الاحتيال الإلكتروني.. إغراء بالمال بطرق غير شرعية

ضحايا: البطالة أوقعتنا في فخ الاحتيال الرقمي

خبير إلكتروني: علاقة طردية بين ساعات تصفح الإنترنت وعمليات النصب

قانوني: لابد من سن قوانين لردع المحتالين الرقميين

وزارة الاقتصاد: يحظر التعامل بكل مكونات التسويق الشبكي أو الهرمي

غزة – أسيل حنون، إسراء الغول، محمود الفقعاوي

الظروف الصعبة التي يعيشها شباب قطاع غزة دفعتهم للتنقيب عن مصدر دخل عبر الإنترنت، وانغمسوا بالعمل الإلكتروني رغم قلة خبرتهم وعدم درايتهم بالتعاملات الإلكترونية محليًا وعالميًا.

ارتفاع نسبة البطالة في قطاع غزة، وقلة الفرص، والتسارع العالمي للشركات والأفراد في إيجاد حضور إلكتروني لهم؛ كانت سببًا في اندفاع الشباب الغزي نحو خطِّ إنجازاتهم عبر العالم الافتراضي.

وبسبب عدم معرفتهم بالأسس القانونية للعمل عبر الإنترنت، وما تكفله لهم تلك القوانين؛ بات أولئك الشباب لقمة سهلة للمحتالين لخداعهم وإغرائهم بمزايا العمل ومِن ثَمَّ سرقة أموالهم.

وخلال ما تكشّف لنا أثناء إعداد التحقيق، تبين أن غالبية عمليات الاحتيال الإلكتروني التي تتم في قطاع غزة تندرج تحت ما يسمى بـ "التسويق الشبكي"، والذي لا يعد ضمن الأنشطة الاقتصادية المصرح بمزاولتها في القطاع.

فريق التحقيق فتح ملف الاحتيال عبر الإنترنت، وكشف خباياه والأساليب التي يتبعها المحتالون لإتمام عمليات النصب والاحتيال.

*********الوقوع في الفخ**

لم يكن الوصول إلى ضحايا الاحتيال الإلكتروني صعبًا، فبمجرد البحث عنهم سرعان ما بادرت سحر شعبان – ٣٠ عاما – بالحديث عن تجربتها في هذا العالم الذي كانت تجهل تفاصيله.

وصلت سحر لخيط البداية منذ التحاقها بدورة تدريبية أعلن عنها أحد المدربين بمبلغ 200 شيكل شهرياً عن كل متدرب يدخل فقط قاعة التدريب، وهنا بدأت الأسئلة تدور في رأسها:" ما الذي سأجنيه حقيقةً من دورة تدريبية بهذا المبلغ الكبير؟"

تسرد سحر حقيقة أحداثٍ كبيرة بكلمات قليلة:" لم أكمل الدورة التدريبية، انتابني شعورٌ خفي بمحاولة المدرب الاحتيال على الحاضرين بكثرة توقعاته العالية، انسحبت وبدأت بالأسس التي حدثنا عنها وأنشأت حساباً على موقع Bianance وبدأت بالتداول بـ 100 دولار ظناً مني أنه مبلغ زهيد يجني أرباحاً طائلة بفترة قصيرة".

وفي وقت قصير قررت سحر خوض تداول العملات بالتعلم الذاتي عبر محرك البحث يوتيوب وقنوات التليغرام.

رسالة تلو الأخرى استقبلتها على إحدى قنوات التليغرام، إحداها كانت تنص على وجود باقات تداول يستطيع المستخدم البدء فيها بمبلغٍ بسيط ليتراكم الربح يومياً بمراقبة العملات ونقاط صعودها ونزولها.

قررت سحر بدء التداول بإحدى الباقات بـ100 دولار لتتحصل على هامش ربح 25 دولار يومياً، تُعلّق :" أرسلت الرسالة لصاحب الباقة بموافقتي على الاشتراك، بعد تحويلي المبلغ على حسابه تفاجأت برسالة منه بأن حسابه قد تعطل(..) شعرت بأنها حجةٌ واهية للتهرب من العمل أو استرجاع المبلغ، طلبت منه الانتقال إلى منصة للتعاملات المالية الأخرى، خاصة وأنني أتسلم حوالات مالية لقاء تقديم خدمات الترجمة والتعليق الصوتي، وهنا بدأت محاولاته في إغلاق الطرق كافة التي يمكن التفكير بها لاسترجاع المبلغ، قد يبدو المبلغ بسيطاً لكنه بالنسبة للبعض رأس مال ليس بالهين".

وردت مكالمة فيديو على هاتف سحر من نفس الشخص، كيف يمكن لعميلٍ مجهول إجراء مكالمة فيديو في غضون يوم من التعامل معه؟ تأكدت شكوكها حول تهربه من تحويل المبلغ، ومع المكالمات بدأ بإرسال رسائل نصية بكلام خادش، استمر بإرسال الرسائل والصور لإضعافها والضغط عليها حتى لا تطالب بمالها.

تقول: "أغلقت مكان الكاميرا وفتحت رسائله، وجدت صوراً خادشة له، كان قد صور نفسه بطريقة وضيعة، لم أواجه موقفاً كهذا من قبل، أغلقت الهاتف ولم أعاود المطالبة بالمال".

لا تنضب محاولات حصول الخريجين الشباب على مصدر دخلٍ، ويقابلها محاولات نصبٍ واحتيال، وفق تتبع العديد من الحالات التي وقعت في فخ "الاحتيال الرقمي" وباتت بحاجة إلى الحماية الرقمية والوعي الرقمي.

********* نظام الشجرة**

حالة احتيال أخرى وقع بها حمزة بربخ –أحد المتعاملين بمشروع قوة العشرين يورو–، يسرد تفاصيل ما حدث معه، عندما تحدث إليه أحد الأشخاص برسالة واتساب عن مشروع قوة ال20 يورو، مقنعا إياه بأنه عبارة عن دورات إلكترونية تبدؤها بدفع 20 يورو مستردة وبعد ذلك تتضاعف العشرين يورو.

ودعا الشخص بربخ لورشة عمل وتحدث أن مقر الشركة في قبرص ويوجد ما يقرب مليون شخص مشترك بالشركة وفيديوهات لقصص نجاح وإنجازات.

ويقول بربخ: ما إن دفعت ال20 يورو قال لي عليك أن يكون أسفل منك في نظام الشجرة 4 أشخاص يقومون بدفع 20 يورو حتى تستطيع أن تبني شجرتك الخاصة، وهكذا كل شخص يجلب 4 أشخاص يدفعون 20 يورو، حينها اتضح لي أن هذا الأمر تراكمي وهمي؛ حيث إنَّ كل شخص يجلب عددًا، والأموال تراكمية ربحية للشركة وهي عبارة عن عملية نصب إلكترونية.

****** محتالون على منصات**

ولتعدد الحالات المتعرّضة للاحتيال الإلكتروني وتنوّع أشكالها، كان لابد من التعرف على الاحتيال الرقمي، وهنا يعقب محمد أبو كميل الخبير الإلكتروني والمختص بالمحتوى الرقمي، بالقول إن الاحتيال الإلكتروني يكون من خلال منصات رقمية، ولكونه عبر الإنترنت فهو يسهّل الإيقاع بالمندفعين تجاه العمل به، ويُصعِّب الوصول إلى المحتالين والتعرّف على هويتهم.

وأرجع أبو كميل السبب وراء وقوع الكثير من الشباب في تلك العمليات الاحتيالية إلى زيادة ساعات تصفح الإنترنت والتواجد عبر المنصات الإلكترونية، وهو ما أدى بدوره إلى زيادة عمليات النصب والاحتيال الإلكتروني.

كما وصف الاحتيال الإلكتروني كما يحدث على أرض الواقع، موضحا أن الاحتيال الرقمي يقع ضحيته الشخص كلما زادت دائرة احتكاكه بالأشخاص عبر الإنترنت.

ولا شك أن الاعتماد الكبير على المنصات الإلكترونية زاد من ساعات التواجد عليها، ما بين عمل أو تعلّم أو تواصل، خاصة وأن قطاع غزة بلغت فيه نسبة البطالة 47٪ بحسب بيانات المركز الفلسطيني للإحصاء الفلسطيني، وبالتالي يتضح أن قلة الخبرة لدى المندفعين تجاه العمل عبر الإنترنت هي السبب وراء وقوعهم صيدًا سهلًا أمام المحتالين الإلكترونيين.

وبحسب الخبير الإلكتروني أبو كميل فإنه يتم الترويج للكثير من العناوين الضبابية، كـ "الربح من خلال الإنترنت"، والتي تُشكِّل حروفًا لامعةً وجذابة للشباب المتعطّشين للحصول على فرصة عمل حتى وإن كانت عبر الإنترنت، وهو ما حاول شرحه الخبير الإلكتروني من خلال تقريب الصورة ما بين الواقع والإنترنت.

فبحسب قوله فإن هناك طرقًا غير مشروعة لزيادة الدخل وجني الأرباح في أرض الواقع، وهو ما يشابهه على الإنترنت، لكن الفارق هنا هو طبيعة العمل عبر الإنترنت ومصداقيته.

وتابع "إن كان هناك من يقدّم خدمة حقيقيةً للأشخاص بالعمل كمبرمج، أو مصمم، أو مترجم، أو كاتب محتوى، خلال دوام عمل أونلاين جزئي أو كلي "لا غُبار عليه"، أما أي طرق أخرى فيها استسهال مثل مواقع مضاعفة الأرباح، والتي فتحت مجالًا كبيرًا للمحتالين بأن يحتالوا على الناس من دافع احتياجهم للمال، فهنا يجب التوقف قليلًا وإعادة النظر في مفهوم وطرق الربح عبر الإنترنت".

أي إن الربح عبر الإنترنت من وجهة نظر أبو كميل، هو عملك لتقديم خدمة للناس في مجال دراستك أو ممارستك مقابل المال.

ونظرًا لتعدد الحالات التي تم النصب عليها بداعي العمل عبر الإنترنت –ومن تلك التي رصدها التحقيق–، فقد شكَّل عاتقًا على مؤسسات المجتمع المدني لتقوم بإطلاق دورات توعوية وإصدار عددٍ من الكُتيّبات والدورات التدريبية وورش العمل التي من شأنها تعليم الراغبين والعاملين عبر الإنترنت بكيفية حماية أنفسهم من الوقوع في شِبَاك الاحتيال.

وعن أبرز صور الاحتيال التي تعرض لها الشباب في قطاع غزة، أطلَعَنا الخبير أن ما يُعرف باسم "التسويق الشبكي" أو "الهرمي" هو أبرز تلك الصور المنتشرة.

ويوضح أن التسويق الشبكي يعد من أنواع تسويق المنتجات أو الخدمات المبني على التسويق التواصلي، حيث يقوم المستهلك بدعوة مستهلكين آخرين لشراء المنتج (سلعة) في مقابل عمولة، ويحصل بدوره المستهلك الأول على نسبة من العمولة في حال قيام العملاء ببيع المنتج لآخرين بحيث يصبح المستهلك على قمة هرم ويصبح لديهِ شبكة من الزبائن المشتركين بأسفله، أو عدد من العملاء قام بالشراء عن طريقهم.

وأشار أبو كميل إلى وجود تدخلات قانونية تحظر وتمنع التعامل مع تلك المواقع، أو الشركات التي تطلق دورات تدريبية في ذلك المجال.

*******القانون والعملات الرقمية**

وقد حصل معدو التحقيق على نسخة من قرار أصدرته وزارة الاقتصاد الوطني في قطاع غزة، يحظر التعامل بكل مكونات التسويق الشبكي أو الهرمي، ونص القرار على حظر بيع أو شراء أو استيراد أو تداول أو الإعلان أو الترويج لأي سلعة أو منتج أو خدمة من خلال التسويق الشبكي أو الهرمي، بأي وسيلة سواء إلكترونية أو غير إلكترونية.

كما أن هناك حالات تعرضت للنصب من برنامج "café 24"، وهو موقع خاص بالربح من خلال الإنترنت تم إطلاقه عام 2019، تقوم فكرته على مشاهدة 50 إعلانًا يوميًا وبمقابل ذلك تحصل على نسبة مئوية من هذه الضغطات التي يتم تبادلها يوميًا في تحميل التطبيق، ويتم احتساب الأرباح في حساب المشترك بكل سهولة.

بالإضافة إلى تطبيق المشي sweatcoin، وهو تطبيق يخترق معلومات المستخدم والبيانات الشخصية بمجرد التسجيل، يشابه إلى حد كبير التسويق الشبكي، ويتم تنزيل التطبيق بعد تحميل vpn لإتاحته في المنطقة، ومن ثم يتم التسجيل عبر دعوة من أحد المستخدمين، بمجرد وصول الداعي إلى 10 دعوات يحصل على bounce بعدد الخطوات، ويلزم المدعو إرسال دعوات للحصول على خدمات داخل التطبيق.

ويسوق للتطبيق من خلال تحويل الخطوات إلى عملات رقمية لشراء منتجات أونلاين أو تحويلها لعملات حقيقية، ولحين كتابة المعلومات في التحقيق لم يرد خبر عن أي حالة نجحت في الحصول على مخرج حقيقي من التطبيق.

وللوقوف على العواقب القانونية نتيجة الاحتيال الرقمي يرى المستشار القانوني سمير ظاهر أن الجرائم الإلكترونية جاءت نتيجة التطوّر الإلكتروني، وبدلاً من الاستفادة منه تم استخدامه بصورة سلبية كالاعتداء على الملكية الفكرية والاحتيال والنصب وتجارة العملات الرقمية على حد وصفه.

وفي إطار إيضاح الوضع القانوني لعملية الاحتيال الإلكتروني أشار ظاهر إلى تعدد تعريفات الجرائم الإلكترونية حيث يرى البعض بأنها "جرائم عادية تُرتكب بواسطة حواسيب إلكترونية"، بالإضافة إلى أن البعض عرفها أنها "كل سلوك غير مشروع أو غير مسموح به فيما يتعلق بالمعالجة الآلية للبيانات أو نقل هذه البيانات".

وذكر ظاهر أن الجريمة العادية تَشترط وجود الشخص في مسرح الجريمة، وهذا الشيء اختلف في الجريمة الإلكترونية، فلا يتضمن وجوده لسرعة الجريمة وتطورها وصعوبة تتبع الجاني، وأيضا نتائج الجريمة الإلكترونية غير محددة، واليوم.. كل من يحترف العمل الإلكتروني يستطيع وبسهولة الوصول لما يريد في الاحتيال الإلكتروني والنصب.

وأوضح أن الاحتيال الإلكتروني ضمن جرائم النصب، وهي تحتاج لعمل خداعي ليسلب المجني عليه حقه المادي والمعنوي، كما تطور الاحتيال في الجريمة العادية تطور أيضا في الجريمة الإلكترونية من خلال تطبيقات إلكترونية يُطلب بها معلومات شخصية وبيانات كبطاقة الهوية ورقم حسابه البنكي بعد ايهامه بتقديم خدمة له كمنحة دراسية أو غيره، مما يجعل الشخص ضحية الشركات الوهمية ويكون عرضة للاحتيال الإلكتروني.

ووفق القانوني فإن العملات الرقمية المشفرة التي لا يوجد لها بنك مركزي أو لا يعرف من يصدرها تندرج وفق عمليات النصب، مبينا أن غالبية الضحايا يشترون العملات الرقمية بثمن قليل مما يدفعهم لشراء الكثير بثمن كبير وبعدها يكتشفون أنهم وقعوا في فخ النصب الإلكتروني.

ولفت ظاهر إلى أن القانون تطور ليواكب الجرائم الإلكترونية التي انتشرت بكثرة في الآونة الأخيرة، مشيرا إلى أن المادة 262 من قانون العقوبات الفلسطيني المعدل تحدثت بشكل مختصر عن الجريمة الإلكترونية، وهذا لا يكفي لردع المجرمين في حين أن هناك قرارًا بقانون رقم 10 لسنة 2018 بشأن الجرائم الإلكترونية؛ حيث صنفها ووضع لكل منها عقوبة وتعريفًا خاصًا.

وشدد القانوني على ضرورة أن يكون لمكافحة الجريمة الإلكترونية تعاون دولي كبير؛ ليتم ردع الجناة وضبطهم، داعيا إلى ضرورة تشريع قانون متخصص للجريمة الإلكترونية وأيضا نيابة عامة متخصصة ومحكمة جرائم إلكترونية متخصصة، بالإضافة إلى فريق توعوي كبير بالحقوق الرقمية والأمان الرقمي أو مساق تعليمي للخريجين.

مرفقات

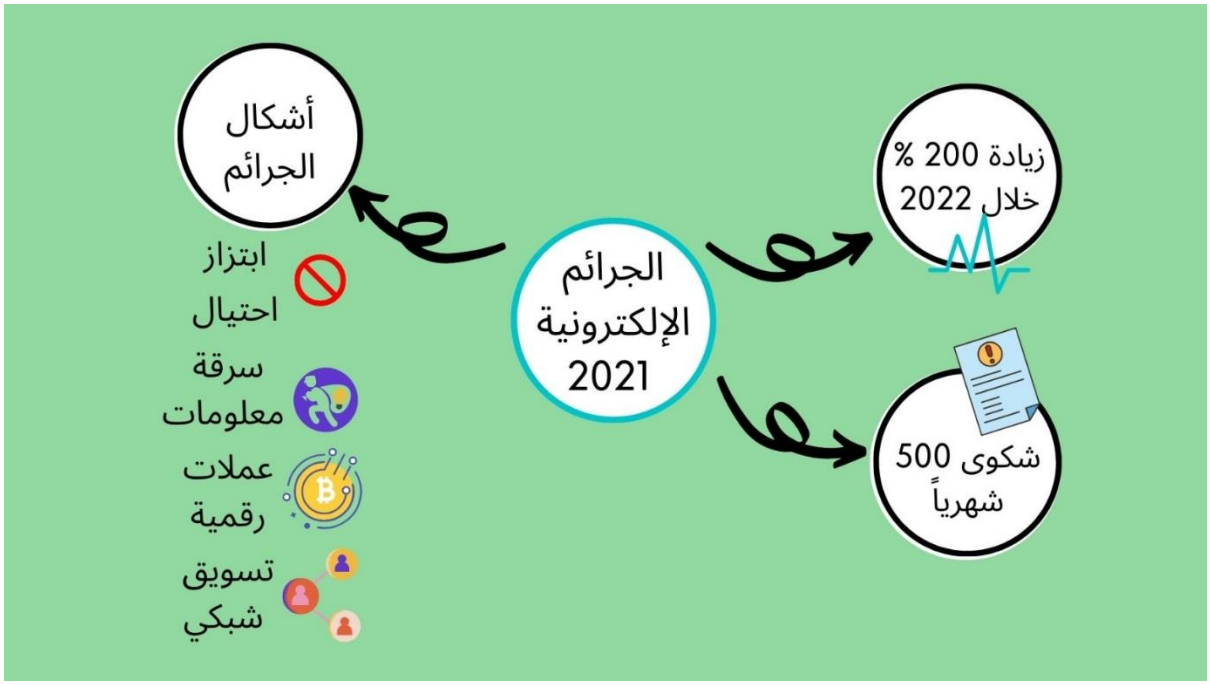

منصة Bianance: منصة لتداول العملات الرقمية - نُدير أكبر منصة لتداول البيتكوين والعُملات الرقمية البديلة في العالم من حيث حجم التداول.